

-اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الصادرات في الدول النامية -التجربة الصينية والمكسيكية

حفاف وليد^{1*} ، بوعافية سمير² ، دحو سليمان³

¹ جامعة قلمة (الجزائر)

² جامعة برج بوعريش (الجزائر)

³ جامعة غرداية (الجزائر)

ملخص: بالرغم من الجدل الكبير من قبل الاقتصاديين حول دور الاستثمار الاجنبي المباشر في زيادة صادرات الدول النامية، إلا أنه وجدت العديد من الدراسات التطبيقية انه كان للاستثمار الاجنبي المباشر دور في رفع القدرة التصديرية للدول النامية المضيفة، وهذا من خلال ما تجلبه الشركات الاجنبية من تكنولوجيا وعمالة ماهرة وإمكانية الدخول الى شبكات الانتاج الدولية، بالاضافة الى مساهمتها في تحفيز الشركات المحلية على التصدير، وهذا ما أثبتته الدليل التجريبي لمناطق شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

الكلمات المفتاح : الاستثمار الاجنبي ، الصادرات ، التجربة الصينية والمكسيكية

Abstract: Despite the great controversy by economists about the role of foreign direct investment in increasing exports of developing countries, many applied studies have found that foreign direct investment has had a role in raising the export capacity of host developing countries, and this is through what foreign companies bring in technology and skilled labor And the possibility of entering the international production networks, in addition to their contribution in stimulating local companies to export, and this was demonstrated by the experimental evidence for the regions of East and Southeast Asia and Latin America.

Keywords: Foreign investment, exports, Chinese and Mexican experience

I- تمهيد :

يرجع نجاح جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ومساهمته في زيادة صادراتها يرجع الى العديد من العوامل، حيث كان أهمها تحسن مستويات التعليم والتدريب على المهارات الصناعية، تحسين الانظمة الادارية والعمالية، تحرير نظم كل من التجارة والاستثمار، وتعديل تلك الدول لسياساتها واستراتيجياتها بما يتماشى مع العالم الجديد في ظل العولمة، كذلك يسرت تلك الدول جهود الشركات متعددة الجنسيات في تطوير التكنولوجيا الخاصة بها حتى تحافظ على قدراتها التنافسية، كما طبقت تلك الدول برامج اصلاح اقتصادي لتشجيع دور القطاع الخاص على أساس من الواقع وليس على أساس الشعارات، كما نجحت الكثير من تلك الدول في خلق بيئة اقتصادية مستقرة، وخلق حالة عامة من الفاعلية في الاقتصاد ووضع الالتزام بالحقوق الاساسية للقطاع الخاص سواء كان محليا أو أجنبيا¹.

لقد ساعدت تلك العوامل في رفع النمو الاقتصادي لدول شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية واعطائهم وصف الاسواق الواعدة، بل بدأت الكثير من بلدان هاتين المنطقتين في منافسة الدول الصناعية خاصة الدول حديثة التصنيع او ما يطلق عليها بالنمور الآسيوية، كأسواق للتصدير والطلب القوي على السلع والخدمات.

لكل الاعتبارات والمؤشرات السابقة سنسعى الى اختيار دولة تنتمي لكل منطقة تكون مجال لدراستنا، وهي التجربة الصينية والتجربة المكسيكية. وقد قسمنا مداخلتنا الى ثلاث محاور اساسية هي:

أولاً: اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الصادرات في الدول النامية

تكتسي الصادرات دورا هاما في تنمية اقتصاديات الدول النامية التي لا يمكنها أن تنسحب أو تنكفي على ذاتها مبتعدة عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية، او مؤثرة الاستغناء عن الفوائد والمزايا التي تقدمها الصادرات، ان التحدي الرئيسي الذي يواجه سياسات معظم الدول النامية، يتمثل بصفة أساسية في كيف تستطيع أن تواجه عناصر القوة في التجارة والصناعة لخلق الثروة وإشباع الحاجات البشرية، فلقد اعتبر أن تحولها من الاعتماد على تصدير المواد الأولية الى انتاج وتصنيع السلع الصناعية، وسيلة لزيادة اسهامها الفعال في تقسيم العمل الدولي، اذ أن السلع الصناعية توفر أفقا أفضل للعائدات من الصادرات، ليس فقط بسبب زيادة الانتاجية والتوسع في الإنتاج، ولكن أيضا بسبب تحقيق استقرار أكبر في الاسعار حتى مع زيادة حجم الصادرات، ومن ثم تتجنب تدهور شروط التجارة التي أحبطت اداء النمو على المدى الطويل الاجل في الكثير من الدول التي اعتمدت على تصدير السلع الأولية².

وكان للتحركات نحو تحرير التجارة والاستثمار الاجنبي المباشر منذ مطلع الثمانينات تأثير قوي على صانعي السياسات في الدول النامية كوسيلة لمجابهة هذا التحدي، اذ كان من المتوقع أن الانفتاح على الاسواق العالمية والمنافسة سيسمحان لهذه الدول بان تغير كلا من وتيرة ونمط اسهامها في التجارة الدولية، وبالتالي التغلب على مشاكل ميزان المدفوعات، وتسريع النمو لكي تلحق بالدول الصناعية، وقد كان الاستثمار الاجنبي المباشر دور مهم في التأثير على الصادرات للدول النامية، حيث يحدث الاستثمار الاجنبي المباشر تأثيره على الصادرات بفعل حزمة الأصول الملموسة Tangible وغير الملموسة Tntangible والتي تكون مصاحبة للشركات متعددة الجنسيات

الى الدول المضيفة، اذ عندما يتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول المضيفة يكون مصاحبا بموارد تتسم بعدم المنافسة التجارية، مثل التكنولوجيا والعمالة الماهرة وإمكانية الدخول الى شبكات الانتاج الدولية، بالإضافة الى العلامات التجارية المختلفة³.

لاختبار تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على التصدير، ينبغي التفرقة بين الأثر المباشر، والأثر غير المباشر، ويتمثل الأثر المباشر على التصدير في زيادة صادرات شركات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الأسواق الخارجية، لما تمتلكه من قدرة كبيرة على اجراء العمليات التصنيعية على المواد الخام (بسبب امتلاكها تكنولوجيا حديثة)، كما يتوفر لديها قدرات عالية على ابرام عقود التصدير في الخارج، بالإضافة الى مهاراتها التسويقية، ويزداد الأثر المباشر على التصدير وبالتالي تحفيز مزيد من النمو بصفة خاصة عندما تتحول الدول النامية من استراتيجية التصنيع لإحلال محل الواردات الى استراتيجية التصنيع لتشجيع الصادرات⁴.

أما بالنسبة للأثر غير المباشر على الصادرات فينشأ بسبب مجموعة من المزايا المصاحبة للاستثمار الاجنبي بالنسبة للشركات المحلية من خلال⁵:

- نقل التكنولوجيا الحديثة في مجال الانتاج التصدير الى الشركات المحلية، وبالشكل الذي يؤدي الى تغيير الخصائص التكنولوجية للمنتجات المحلية وعناصر الانتاج.
- استفادة الشركات المحلية (خاصة في اطار المشروعات المشتركة) من حلقات الاتصال التي تمتلكها شركات الاستثمار الاجنبي المباشر في الأسواق الخارجية.
- نقل المهارات الادارية الى الدول المضيفة.
- ولكي تتمكن وتنجح أي شركة في الدخول الى الأسواق الأجنبية، عليها أن تكون قادرة على (الى جانب تقديمها لمنتج منافس) ادارة السوق الدولي، والقدرة على التوزيع وتقديم خدمات ما بعد البيع، ويكلف ما سبق الكثير بالنسبة للشركات المحلية في الدول المضيفة خاصة النامية، من هنا يمكن لتلك الشركات الاستفادة من تلك المزايا في ظل تواجد الاستثمار الاجنبي المباشر داخل أراضيها.

ثانيا: اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الصادرات الصينية

ادركت الحكومة الصينية عام 1987 ان النهوض بالصين يتطلب اولاً النهوض بالاقتصاد الصيني وهذا الامر لا يمكن ان يتحقق من دون اتباع سياسة خارجية مفادها الانفتاح على مختلف دول العالم، فمثل هذه السياسة تكون كفيلة بتهيئة البيئة الملائمة لسياسة اقتصادية ناجحة، لذا كان أول هدف من اهداف السياسة الخارجية الصينية يتمثل في ترتيب اوضاع الصين الداخلية، فهناك علاقة وثيقة بين ما حصل في الصين من تغيرات داخلية وتوجهات سياستها الخارجية⁶.

ولقد شهدت العقود الثلاثة الاخيرة من القرن العشرين حدوث تطور كبير في مستوى انفتاح الصين على العالم الخارجي، ودرجة تشابك اقتصادها مع الاقتصاد العالمي لتصبح احدى القوى التجارية العظمى في العالم، حيث بلغت حجم صادراتها لعام 2017 ما يقارب 2263 مليار دولار، حيث اصبحت تحتل المراتب الاولى على المستوى العالمي في السنوات الاخيرة⁷، ويرجع ذلك الى ان الصين

اعتمدت على استراتيجية الانتاج للتصدير، وذلك للحفاظ على معدلات نمو للنتاج المحلي الاجمالي المرتفعة فضلا عن كون التصدير حافز للارتقاء بجودة المنتجات الوطنية.

كذلك اتخذت الحكومة الصينية اجراءات جذب رؤوس الاموال الاجنبية وتشجيع الصناعات التصديرية، حيث تم منح المستثمرين الاجانب بعض المزايا التفضيلية المتمثلة في خفض الضرائب على الارباح، باستثناء الرسوم الجمركية، وخلال الثمانينات شملت هذه الشروط المميزة المناطق الساحلية بأكملها، حيث انشأت مناطق تنمية اقتصادية وتقنية لاستقبال الاستثمارات الاجنبية وميزت القوانين الضريبية نسب الضريبة على الارباح بالنسبة للشركات الاجنبية راس المال بالكامل وفقا لمكان مقرها، حيث خفضت نسبة الضريبة من 33% حتى 24% في الاقاليم المفتوحة وحتى 15% في المناطق الاقتصادية الخاصة في مناطق التطوير الاقتصادي والتقني⁸.

لقد استطاعت الصين جذب مستويات فريدة من الاستثمارات الاجنبية المباشرة، فالتوسع الاقتصادي الصيني ادى الى تطلع العديد من الدول والشركات للاستفادة من الفرص المرتبطة بالاقتصاد الصيني، فقد نقلت العديد من الشركات متعددة الجنسيات اعمالها الى الصين للاستفادة من انخفاض تكاليف العمالة فيها ومن سوقها المحلية الضخمة، لتصبح ورشة العالم الجديد.

لقد لعب الاستثمار الاجنبي المباشر دورا هاما في زيادة الصادرات الصينية، فقد اشار التقرير الذي اعدته اللجنة التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في نوفمبر 2006 ان اكثر من نصف الصادرات الصينية قامت بها شركات استثمارية اجنبية، ربما يصل نصيب قطاع التقنية المتطورة الى 80% منها، كما اشار التقرير الى ان حجم الصادرات الصناعية للمشاريع الاستثمارية الاجنبية في الصين كان اكبر بشكل ملحوظ منه في الدول الاسيوية الاخرى حديثة العهد بالصناعة مقارنة بين حجم التنمية في الصين وحجم التنمية فيها⁹. والجدول التالي يوضح تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات الصينية خلال الفترة (1980-2017).

الجدول رقم(1): تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات الصينية خلال الفترة (1980-2017)

الوحدة: (مليار دولار)

السنة	تدفقات FDI	اجمالي الصادرات	السنة	تدفقات FDI	اجمالي الصادرات
1980	0.036	18.12	2008	108.312	1430.6
1990	3.487	62.09	2009	95	1201.6
1995	37.521	148.78	2010	114.734	1577.7
2000	40.715	249.2	2011	123.985	1898.3
2002	52.743	325.62	2012	121.08	2048.7
2003	53.505	438.23	2013	123.911	2209
2004	60.630	593.33	2014	128.50	2342.2
2005	72.406	761.95	2015	135.61	2273

2097	133.71	2016	969	72.715	2006
2263	136.32	2017	1220.4	83.521	2007

المصدر: - الانكثاد، تقارير الاستثمار العالمي، اعداد مختلفة.

china Statistical, Yearbook, Total value of Imports and Exports of Goods <http://www.stats.gov.cn>. -
-<https://data.worldbank.org>.

نلاحظ من بيانات الجدول ان هناك ارتفاع في حجم الاستثمارات الاجنبية الداخلة الى الصين، فمن 0.036 مليار دولار عام 1980 الى 37.52 مليار دولار عام 1995، ثم من 72.40 مليار دولار عام 2005 لتصل بعدها الى 108.31 مليار دولار عام 2008، غير انها انخفضت الى 95 مليار دولار عام 2009 بسبب الازمة العالمية لعام 2008، لتعرف تحسنا بعدها ونمو في السنوات الموالية، حيث وصلت الى 136.32 مليار دولار عام 2017، لتصبح الصين هي ثاني أكبر متلق للاستثمار الاجنبي المباشر في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية¹⁰، ويرجع السبب في ذلك الى تحسين الصين بيئتها الاستثمارية، فبعد دخول الصين الى المنظمة العالمية للتجارة عام 2002، وافقت على الغاء قسم كبير من القيود المفروضة على الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة لتجارة الجملة والتجزئة، والاستيراد والتصدير، وخدمات ما بعد البيع، وخدمات الاتصالات والمصارف وشركات التأمين.

لقد صاحب الزيادة الكبيرة في الاستثمارات الاجنبية المباشرة المتدفقة الى الصين زيادة مماثلة في الصادرات الصينية، فمن 15.12 مليار دولار عام 1980 الى 148.78 مليار دولار عام 1995، ومن 761.95 مليار دولار عام 2005 الى 2342.2 مليار دولار عام 2014، إلا ان الملاحظ أن هناك انخفاض في حجم الصادرات الصينية لعام 2009 حيث بلغت 1201.6 مليار دولار بعدما كانت 1430.6 مليار دولار عام 2008، ويعزى هذا الانخفاض الى الازمة المالية التي مر بها العالم خلال الفترة 2008-2009، كما عرفت الصادرات الصينية ارتفاعا محسوسا عام 2017 بلغت قيمتها 2263 مليار دولار، بعد الانخفاض الذي عرفته عام 2016 والتي بلغت قيمتها 2097 مليار دولار، ويعزى هذا الارتفاع الى التحسن في الاداء الاقتصادي في الولايات المتحدة الامريكية وواربا، لتسجل الصادرات الصينية ارتفاعا بنسبة 8 % لعام 2017.¹¹

لقد كان للاستثمارات الاجنبية المباشرة دورا مهما في زيادة الصادرات الصينية من خلال الاستثمار في المنتجات كثيفة الاستخدام للتكنولوجيا المتطورة، مما وفر على الصين اصول تكنولوجية ومعرفة فنية كان من الصعب الحصول عليها بدون هذه الشركات، ولقد كان لنقل هذه التكنولوجيا الى فروع الشركات الاجنبية الموجودة في الصين اثر كبير في تحفيز ورفع انتاجية الشركات المحلية، من خلال التعلم والاستفادة من اساليب الانتاج والتوزيع المتطورة لهذه الشركات¹²، فقد احتلت الصين المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الامريكية من حيث أكبر البلدان المضيفة المرتبة للشركات المتعددة الجنسيات في الفترة (2017-2019) بنسبة تقدر 36 %¹³.

ايضا سهلت الاستثمارات الاجنبية للصين الدخول الى اسواق جديدة وكبيرة على المستوى العالمي، حيث سهلت الفروع الاجنبية الموجودة في الصين الوصول الى اسواق الشركات الام التابعة لها هذه الفروع، فضلا عن الوصول الى الشبكات الداخلية لهذه الشركات بالإضافة الى اسواق الدولة الام لهذه الشركات.

كما ساهمت فروع الشركات الاجنبية في توفير التدريب المناسب على استخدام التكنولوجيا بل وإنتاجها، والأساليب الحديثة في الادارة للقوى العاملة الصينية خاصة في الصناعات المتطورة والمخصصة للتصدير.

وفي الاخير يمكن القول ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة الكبيرة التي عرفتتها الصين والحجم الكبير في مساهمتها في التجارة العالمية، ما كانت لتكون لولا الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة الصينية والسياسات والاستراتيجيات الملائمة التي وضعتها، لتنقل اقتصادها من اقتصاد هش وضعيف قبل 1978 لتصبح من اقوى الاقتصاديات الكبرى على المستوى العالمي في بدايات القرن الواحد والعشرين.

ثالثا: اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الصادرات المكسيكية

لقد كان اختيارنا للتجربة المكسيكية لأنها تمثل احد التجارب الناجحة التي استطاعت فيها دولة نامية الاستفادة بشكل ايجابي من اتفاقية التجارة الحرة مع دولتين متقدمتين (الولايات المتحدة، كندا)، والتي كان لها انعكاس ايجابي واضح على وضعها الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بجذب الاستثمار الاجنبي المباشر وتطور صادراتها، وهذا ما سنستعرضه في هذا المطلب.

1- السياسة الصناعية في المكسيك قبل اتفاق النافتا (NAFTA)

لقد ظل الاقتصاد المكسيكي لفترة طويلة منذ الاربعينيات تقريبا وحتى نهاية السبعينيات يعتمد على التدخل الكثيف للدولة لتنمية عملية التصنيع وإحلال الواردات، وقد صاحب ذلك سياسات تجارية حمائية تضمنت فرض تعريفات جمركية عالية وفرض الحصول على تصاريح مسبقة للاستيراد وحظر استيراد بعض المنتجات، وقد كانت السياسات الصناعية خلال تلك الفترة تعمل من خلال برامج قطاعية، بهدف بناء قطاع صناعي قادر على تصنيع منتجات رأسمالية ووسيطية، إلا ان هذه الاستراتيجية كانت تواجه عددا من الصعوبات التي تعرقل عملية التنمية، وكانت استراتيجية التنمية الصناعية طوال فترة السبعينيات وحتى بداية الثمانينيات يتم تمويلها عن طريق العوائد البترولية، بالإضافة الى اعتمادها على العديد من مدخلات الانتاج المستوردة، وما تبع ذلك من عجز تجاري مزمن، وتوسع في الاقتراض، ومع بداية الثمانينات كانت المكسيك تعاني من مديونية كبيرة بالإضافة الى ما شهدته تلك الفترة من تزايد مستويات التضخم¹⁴.

وعند حدوث أزمة عام 1982 والانخفاض المفاجئ في اسعار النفط وما صاحب ذلك من زيادة اسعار الفائدة، عانت المكسيك من أزمة اقتصادية شديدة وعجزت عن سداد ديونها، وكان رد الفعل تجاه تلك الأزمة هو التخلي عن قيادة الدولة لعملية التصنيع، وتم استبدالها بإستراتيجية تنمية وتصنيع تعتمد على آليات السوق، حيث قامت بفتح الباب على مصراعيه امام المستثمرين والتجار من خلال

تحرير سياستها الداخلية المتعلقة بالتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر ففي عام 1983 قامت بتخفيض احادي الجانب للتعريف على الواردات والإزالة التدريجية لتراخيص وأذون الاستيراد، كما أصبحت المكسيك عضوا في اتفاقية الجات عام 1986، وتم ربط الحد الأقصى للتعريف عند مستوى 50%، كما بدأت المكسيك خلال الفترة (1982-1988) جهودا نحو الخصخصة وخفض القيود على الاستثمار الاجنبي المباشر، ففي حالات كثيرة تسمح الحكومة المكسيكية بملكية اجنبية 100%، كما تم اجراء العديد من التعديلات الدستورية لفتح قطاعات كانت مغلقة امام الاستثمار الاجنبي مثل الاتصالات والمواصلات¹⁵.

استهدفت استراتيجية التحرير التي اتبعتها المكسيك خلال التسعينيات تحفيز النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الانتاجية والتنافسية للمنتجات الموجهة للتصدير وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وقد ساعدت السياسات الاقتصادية الكلية - خاصة سعر الفائدة المرتفع وسعر الصرف المبالغ فيه - على تشجيع الاستثمارات الاجنبية في حين مثلت تلك السياسات عقبة في وجه الاستثمارات المحلية.

2- الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية المكسيكية بعد اتفاق النافتا

ان نقطة التحول في علاقة المكسيك بالاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية تمثلت في انضمامها الى اتحاد التجارة الحرة لأمريكا الشمالية -NAFTA- فالاتحاد الاقتصادي الاقليمي بين الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمكسيك كان له دور محوري في عملية تدفق كل من التجارة والاستثمار الاجنبي المباشر الى المكسيك.

لقد شجع انضمام المكسيك للنافتا على اجراء تعديلات واسعة على تشريعات التجارة والاستثمار، فقد انتهت الى أن اثر النافتا على تدفق كل من التجارة والاستثمار ملحوظا جدا، ففي فترة ما بعد النافتا كانت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة (1980-1993) في مستوى يتراوح بين 3-5 مليار دولار سنويا، وقد زاد هذا الاستثمار الاجنبي المباشر ليصل الى 18.38 مليار دولار عام 2000، ثم الى 33.08 مليار دولار عام 2007، غير انه تراجع الى 19.37 مليار دولار عام 2009 بسبب الازمة العالمية لعام 2008، ليتحسن بعدها في السنوات الموالية ويصل الى 32.01 مليار دولار عام 2017، وكانت سنة 2013 قد عرفت الاستثمارات الاجنبية المباشرة ارتفاعا غير عادي حيث وصلت الى 47.13 مليار دولار، وهذا بسبب صفقة كبيرة بلغت أكثر من 13 مليار دولار، وترجع بشكل أساسي الى استحواذ شركة انهايزربوش على مجموعة موديكو المكسيكية العملاقة لإنتاج الخمر. والجدول التالي يوضح حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى المكسيك.

الجدول رقم(2): قيمة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى المكسيك للفترة (1980- 2017)

الوحدة: (مليار دولار)

السنوات	تدفقات FDI	السنوات	تدفقات FDI
1980	2.09	2009	19.37
1985	1.98	2010	20.93

24.73	2011	4.39	1993
17.75	2012	18.38	2000
47.27	2013	24.05	2002
31.77	2014	26.02	2005
37.03	2015	20.68	2006
35.83	2016	33.08	2007
32.01	2017	32.22	2008

Source: <https://data.worldbank.org>.

والجدير بالذكر أن المكسيك كانت أحد أهم البلدان النامية على مستوى العالم المستقبلية للاستثمار الاجنبي المباشر خلال التسعينات اذ كان يسبقها فقط الصين والبرازيل، حيث حصلت هذه البلدان الثلاث على 55% من اجمالي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى البلدان النامية بين 1990 و 2001¹⁶، والان هي تمثل المرتبة 12 لأكبر عشرين اقتصاد مستضيف لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر لعام 2017، وفقا لتقرير الاستثمار العالمي 2018¹⁷.

وتعد الولايات المتحدة الامريكية في مقدمة البلدان المستثمرة في المكسيك، حيث بلغ نصيب استثماراتها 71% من حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة المتدفقة سنويا الى المكسيك وهذا لعام 2000، في حين بلغ نصيب الاتحاد الاوربي 18% أما اليابان فقد بلغ 2.4%، وفي عام 2010 شهد نصيب الولايات المتحدة الامريكية انخفاضا واضحا ليصل الى 27% من جملة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى المكسيك في تلك السنة، بينما بلغ نصيب الاتحاد الاوربي نحو 60%.

3- تطور الصادرات المكسيكية وتغير هيكلها

لقد عرفت الصادرات المكسيكية تطورا واضحا خلال الفترة (1994-2000) حيث زادت الصادرات من 60.88 مليار دولار في عام 1994 الى 166.36 مليار دولار في عام 2000، ثم حدث هبوط مفاجئ في معدل النمو في عام 2001 لتصل الصادرات الى 158.54 مليار دولار، وهو الامر الذي يفسر بتعرض الولايات المتحدة لانخفاض في معدل النمو في تلك السنة، ثم عاودت بعد ذلك الصادرات الزيادة لتصل قيمتها في عام 2008 الى 291.2 مليار دولار، لتتخفص بعدها عام 2009 الى 229.7 مليار دولار بسبب الازمة العالمية التي عرفها الاقتصاد العالمي سنة 2008، ثم عاودت الارتفاع مرة أخرى لتصل قيمتها عام 2015 الى 380.55 مليار دولار، كما عرفت عام 2017 ارتفاع محسوسا بلغت قيمتها 409.4 مليار دولار، والجدول التالي يوضح تطور الصادرات المكسيكية خلال الفترة (1993-2017).

الجدول رقم (3): تطور قيمة الصادرات السلعية المكسيكية الى العالم خلال الفترة (1993-2017) بالمليار دولار

السنة	اجمالي الصادرات	السنة	اجمالي الصادرات
1993	51.88	2009	229.71
1994	60.88	2010	298.30
1996	96.00	2011	349.57
2000	166.36	2012	370.77
2001	158.54	2013	380.01
2002	160.68	2014	396.91
2006	249.96	2015	380.55
2007	271.82	2016	373.95
2008	291.26	2017	409.40

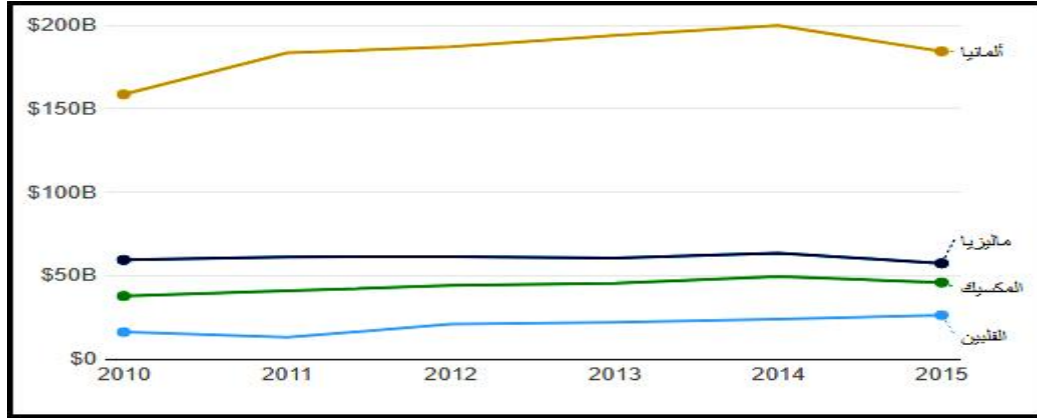
Source: <https://data.worldbank.org>.

لقد كانت الصادرات المكسيكية تمثل 13% من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في عام 1994، وقد زادت هذه النسبة لتصل الى 26.5% عام 2000، بالإضافة الى تحول هيكل الصادرات الى السلع المصنعة بعد أن كانت تعتمد بشكل كبير على سلعة واحدة في التصدير هي البترول، ففي عام 2013 أصبحت المنتجات الصناعية تمثل 82.8% من اجمالي الصادرات المكسيكية، بينما أصبح النفط يمثل 13% فقط، في حين بلغ نصيب المنتجات الزراعية والمنتجات التعدينية 3% و 1.2% على التوالي من اجمالي الصادرات المكسيكية الى العالم¹⁸، كما تجدر الإشارة الى أن النسبة الأكبر من الصادرات المكسيكية تتجه الى الولايات المتحدة الأمريكية حي تمثل حوالي 81% وفقا لبيانات 2015 وقد بلغت 309.213 مليار دولار¹⁹.

ايضا ما يميز الصادرات المكسيكية ان القطاع الخارجي صار من اكثر مكونات الطلب ديناميكية على الصناعة المكسيكية، ففي عام 1988 كانت الصادرات تمثل 49.7% من اجمالي القيمة المضافة للصناعة، وزادت هذه النسبة لتصل الى 71.9% في عام 1994²⁰ واستمرت في الزيادة، فعلى سبيل المثال أصبحت المكسيك في عام 2009 المصدر الرئيسي لشاشات التلفاز المسطحة في العالم، متفوقة على كوريا الجنوبية والصين، كما تعد المكسيك ايضا من المصنعين الرئيسيين للثلاجات ذات البابين، ايضا ما زاد في تنافسية الصادرات المكسيكية هو قدرتها على اجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر في الصناعات ذات التقنية العالية، من خلال التزام المكسيك القوي بحماية التكنولوجيا الحصرية، فالمكسيك تتمتع بصيت ذائع في حماية حقوق الملكية الفكرية، وبراءة الاختراع، والعلامات التجارية على المستوى الدولي وهي طرف في العديد من المعاهدات الدولية، ومنها معاهدة حقوق المؤلف للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، وساعد هذا الامر على الحد من مخاطر القرصنة، والتزوير، وغيرها من حالات التعدي على حقوق الملكية الفكرية التي تكتسب أهمية خاصة في قطاعات التكنولوجيا المتطورة، مما زاد احتمالات اتجاه الشركات الأمريكية والأوروبية الى الاستثمار في قطاعات التكنولوجيا العالية في المكسيك، بما

في ذلك الشركات العاملة في مجالات انتاج اشباه الموصلات والبرمجيات والفضاء الجوي والليزر وأجهزة الاستشعار والكيماويات²¹، مما أصبحت المكسيك تعتبر من الاقتصاديات النامية المعروفة بأعلى صادرات للسلع ذات التقنية العالية، اضافة الى كل من ماليزيا والفلبين والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (1): الاقتصاديات النامية المعروفة بأعلى صادرات ذات التقنية العالية لعام 2015 (بالمليار دولار)



المصدر: <http://www.worldbank.org>

بالرغم من الدور الكبير الذي لعبته اتفاقية النافتا في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وتنمية الصادرات المكسيكية، الا ان المكسيك تعد من اكثر الدول التي سعت الى اتفاقيات تجارة حرة مع شركاء محتملين آخرين، لقد ابرمت المكسيك فيما يخص اتفاقات التجارة الحرة او التجارة التفضيلية مع 44 بلدا²²، كما دخلت في اتفاقية تجارة حرة مع الاتحاد الاوروبي في الاول من يوليو 2000 لتصبح المكسيك في وضع متميز بكونها شريك تجارة حرة في اكبر سوقين في العالم ألا وهما سوق امريكا الشمالية والسوق الاوروبية²³.

وستسمح هذه الاتفاقيات للمكسيك بان تعزز دورها الريادي القوي بالفعل بين الاقتصاديات الصاعدة ليس فقط كدولة مصدرة ولكن ايضا كدولة مستقبلية للاستثمار الاجنبي المباشر وهذا يعني بدوره فرص عمل افضل بالنسبة للشركات الاجنبية بل فرص عمالة اكبر ومستوى دخل افضل لمواطني المكسيك.

في ضوء المؤشرات السابقة أصبحت المكسيك ثاني اكبر اقتصاد في امريكا اللاتينية بعد البرازيل، وهذا يرجع بالأساس الى اتفاقية التجارة الحرة مع الشمال الامريكي NAFTA، حيث كانت القوة الدافعة لنمو وتحديث الاقتصاد المكسيكي، كما كانت الاصلاحات الهيكلية التي قامت بها الحكومة المكسيكية وبوجود مؤسسات اقتصادية سليمة، وبالتحول نحو اقتصاد حر تحكمه آليات السوق بالانفتاح التجاري نحو العالم الخارجي، كل هذا كان له الدور في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ورفع القدرة التنافسية للصادرات المكسيكية.

الخاتمة:

أصبحت حركة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في عالم اليوم، غير مقيدة من الناحية الجغرافية، فهي تتدفق مع وجود الفرصة الجذابة والمناخ المشجع على تدفقها، خاصة فيما يتعلق بالاستقرار السياسي والأمني، وعليه حدثت زيادة ضخمة في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العقود الأخيرة، كما أصبح نصيب البلدان النامية من حجم تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي منافسا للدول المتقدمة، حيث أصبحت حاليا تشكل نصف البلدان العشرين المصنفة في أعلى قائمة الاقتصاديات المتلقية للاستثمار الاجنبي المباشر، وهذا يعكس أن البلدان النامية أصبحت أكثر جاذبية للاستثمار الاجنبي المباشر عما كانت عليه سابقا،

وبالرغم من المشاكل التي تواجهها التجارة الدولية في الدول النامية، إلا أنه بشكل عام عرفت صادرات البلدان النامية تطوراً كبيراً خلال السنوات الأخيرة، وهو تحول كبير في التجارة الدولية للدول النامية، والذي سيكون له أثر في المستقبل على موازين القوى الدولية الحاكمة للنظام الاقتصادي في العالم، والأكثر أهمية أن عدة دول نامية استطاعت أن تتجه صوب الصادرات الصناعية الأكثر تقدماً.

لقد أظهرت التجربة الصينية والمكسيكية أن جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشر لا يتوقف فقط على مجرد تقديم بعض التسهيلات أو منح بعض الإعفاءات أو تبسيط الإجراءات ولكن ذلك يتوقف أيضاً وبشكل أساسي على حالة الاقتصاد ودرجة نموه ومدى استقراره، ومدى فاعلية السياسات العمومية التي تضعها الدولة في الاستفادة من هذه الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها نحو القطاعات التصديرية.

- الإحالات والمراجع :

- ¹ - رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي في عصر العولمة، المكتبة العصرية، مصر، ط1، 2007، ص113.
- ² - يلماز أكبوز، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، أحمد بدیع بليح، الدول النامية والتجارة العالمية الاداء والأفاق المستقبلية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 22.
- ³ - UNCTAD, "International Investment Agreements: Multilateral Frame Work on Investment, March, 2000, p2.
- ⁴ - Blomstrom, M. and A.KOKKO, "the Impact of Foreign Investment on Host countries-A review of the Empirical Evidence", policy Research working paper, WB, Washington, D.C, December, 1996, pp:24-33.
- ⁵ - أنظر في ذلك:
- Aitken, B, Hanson, G.H. and A.E. Harrison, "Spillovers, Foreign Investment and Export Behavior", Journal of International Economics, vol.43, EL Sevier Science B.V 1997, pp:103-132.
- Barrell Ray and N.paim, " Foreign Direct Investment, Technological change and Economic Growth within Europe", the Economic Journal. vol.107, No 445, Black well publishers, USA, November, 1997, pp:1782-1785.
- ⁶ - عبد المطلب عبد الحميد، نماذج تنمية معاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، ط1، 2013، ص 169.
- ⁷ - <https://data.worldbank.org>.
- ⁸ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 165.
- ⁹ - جوناتان ريوفيد، ترجمة: مجدي صابر محمد، ايناس الوكيل، نافذة على الاعمال في الصين، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1، 2009، ص 44.
- ¹⁰ - UNITED NATIONS , UNCTAD, World investment Report 2018, p4.
- ¹¹ - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، ص 6.
- ¹² - سامي سلامة نعمان، مرجع سبق ذكره، ص 301.
- ¹³ - الانكاد، تقارير الاستثمار العالمي 2017، ص 3.
- ¹⁴ - رشا جلال الدين حسن، الاطار المؤسسي لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في ضوء دراسة عدد من الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2012، ص ص: 109- 110.
- ¹⁵ - أنظر: - رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 121.
- رشا جلال الدين حسن، مرجع سبق ذكره، ص 110.
- ¹⁶ - نفس المرجع السابق، ص 113.
- ¹⁷ - UNITED NATIONS , UNCTAD, World investment Report 2018, p 4.
- ¹⁸ - KPMG: investment Mexico 2015, p:12.
- ¹⁹ - World bank, World Integrated Trade Solution, Mexice export, 2015/wits, world bank.org.
- ²⁰ - رشا جلال الدين حسن، مرجع سبق ذكره، ص 117.
- ²¹ - هيرمان كاميل وحيريمي زووك، عودة القدرة التنافسية للمكسيك، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 50، العدد 1، صندوق النقد الدولي، مارس 2013، ص ص: 50-51.
- ²² - نفس المرجع، ص 51.
- ²³ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 323.